

شركة بلتون القابضة
"شركة مساهمة مصرية"
خاضعة لأحكام القانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
القوائم المالية المستقلة الدورية
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية
فى ٣١ مارس ٢٠٢٦

رقم الصفحة

المحتويات

--	تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية
٢	قائمة المركز المالي المستقلة الدورية
٣	قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة الدورية
٤	قائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية
٥	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة الدورية
٦	قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية
٧	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة الدورية المرفقة لشركة بلتون القابضة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وكذا القوائم المستقلة الدورية للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، وتنحصر مسؤليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لشركة بلتون القابضة "شركة مساهمة مصرية" فى ٣١ مارس ٢٠٢٦ ليست معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".



القاهرة فى ٢٤ مايو ٢٠٢٦

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٧٣"

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية المحاسبين القانونيين الانجليزية

شركة بلتون القبضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة المركز المالي المستقلة الدورية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	إيضاح رقم	(جميع المبالغ بالآلاف جنيهه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)
			الأصول
			الأصول الغير متداولة
٤١٢.٠٩٧	٤٠٩.٣٩٨	(٦)	أصول ثابتة وأصول حق انتفاع (بالصافي)
٩٣٩	٩٣٩	(٧)	أصول أخرى
٢	٢	(٨)	مدفوعات تحت حساب إستثمارات
٢١.٨٢٥	٢٣.٦١٠	(٩)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦.٢٩٩.٨٨٩	٦.٥٣٨.٣٨٩	(١٠)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٧.٦٩٢.١٢٩	٢١.٦٦٠.٨٥٥	(١١)	قروض لأطراف ذات علاقة
٧.٠٠٣	-	(١٢)	أصول ضريبية مؤجلة
١٤.٤٣٣.٨٨٤	٢٨.٦٣٣.١٩٣		إجمالي الأصول الغير متداولة
			الأصول المتداولة
٤.٠١٨.٥٤٩	٦.١٢٦.٨١٦	(١١)	قروض لأطراف ذات علاقة
٦٢٥.١٠٣	٩٦٥.٢٨٣	(٧)	أصول أخرى
٤٩٤.٣٤٠	٧٩٠.٥٠٨	(١٣)	أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة
١.٨٨٨.٣٧٧	١.٦٨١.٦٦٩	(١٤)	نقدية وما في حكمها (بالصافي)
٧.٠٢٦.٣٦٩	٩.٥٦٤.٢٧٦		إجمالي الأصول المتداولة
٢١.٤٦٠.٢٥٣	٣٨.١٩٧.٤٦٩		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			حقوق الملكية
٢١.٤٣٦.٢١٤	٢١.٤٣٦.٢١٤	(١٥)	رأس المال
(١.٠٧١.٨٠٥)	(١.٠٧١.٨٠٥)	(١٦)	أسهم إثباتية وتحفيز
٥٢.٦٠٠	٥٢.٦٠٠	(١٧)	الإحتياطي القانوني
١٦.٨٧١	١٨.٦٥٦		إحتياطي القيمة العادلة
٣.٤٤١	٣.٤٤١		فائض إصدار الأسهم
١٨٠.١١٣	٤٣٦.٠٥٠		الأرباح المرحلة
٢٠.٦١٧.٤٣٤	٢٠.٨٧٥.١٥٦		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات
			الالتزامات غير المتداولة
٤٤.٧٠٥	-	(١٨)	قروض من أطراف ذات علاقة
-	٦٣.٩٨٣	(١٢)	اللتزامات ضريبية مؤجلة
٤٧.٦٣٤	٤٤.٦٥٣	(٢١)	اللتزامات الإيجار
-	١٦.٢٨٨.٣٠٤	(١٩)	قروض من المساهمين
٩٢.٣٣٩	١٦.٣٩٦.٩٤٠		إجمالي الإلتزامات الغير متداولة
			الإلتزامات المتداولة
١١.٦١٤	١١.٦١٤	(٢٢)	مخصصات
-	٤٤.٧٠٥	(١٨)	قروض من أطراف ذات علاقة
٢٩٨.١٥١	٣٧٧.١٧١	(٢٣)	إلتزامات أخرى
٣.٦٠٥	١٠.٦١٩٣	(٢٤)	أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
٣٩٧.٥٥٧	٣٣٦.٥٨٤	(٢٠)	تسهيلات إئتمانية
٣٩.٥٥٣	٤١.١٣٠	(٢١)	إلتزامات الإيجار
-	٧.٩٧٦	(٢٨)	إلتزامات ضريبية للدخل الجارية
٧٥٠.٤٨٠	٩٢٥.٣٧٣		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٨٤٢.٨١٩	١٧.٣٢٢.٣١٣		إجمالي الإلتزامات
٢١.٤٦٠.٢٥٣	٣٨.١٩٧.٤٦٩		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات والسياسات المرفقة تعتبر جزء متمم للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

العضو المنتدب
داليا خورشيد

٢

المدير المالي
شهير ناشد

داليا خورشيد

شهير ناشد

شركة بلتون القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة الدورية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في

٣١ مارس ٢٠٢٦ ٣١ مارس ٢٠٢٥

إيضاح رقم

٤ ٢٤٨	-	٣٦٧ ٩٠٨	٨٩٧ ٧١٩	(٢٥)
٩٠١ ٩٦٧	٣٦٧ ٩٠٨	٩٢	-	(٢٦)
٩٠١ ٩٦٧	٣٦٨ ٠٠٠	(١٩٩ ٦٣٩)	(٢٨١ ٠٢٢)	(١٢٧)
(٢٥٧ ٠٤٧)	(١٠٢ ٤٤٠)	(٢٨٨ ٨٧٠)	١ ٤٠٩	(٢٥)
٢٥٨ ٤٦٢	(١٣)	٣١ ٠٦١	٣٣٤ ٨٩٩	(ب. ٢٧)
(٧٨ ٩٦٢)	(٨ ٢٦٠)	٢٢ ٨٠١	٢٥٥ ٩٣٧	(٢٨)
٠,٠٠٤	٠,٠٠٤			(٢٩)

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

إيرادات التشغيل
إيرادات الرسوم والعمولات
إيرادات الفوائد
إجمالي إيرادات التشغيل
إيرادات أخرى
إجمالي الإيرادات
الأجور والمزايا وما في حكمها
مصاريف وإدارة وتشغيلية
مصاريف وإدارة
رد خسائر استثمارية متوقعة
فروق ترجمة العملات الأجنبية
صافي أرباح الفترة قبل الضريبة
ضريبة الدخل
صافي أرباح الفترة بعد الضريبة
نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة

الإيضاحات والسياسات المرتبطة تعتبر جزءاً منم المعلومات المستقلة الدورية وتقرأ معها

شركة بلتون القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية

(جميع المبالغ بالآلاف جنيهه المصرى ما لم يرد بخلاف ذلك)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		إيضاح رقم
٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	
٢٢٨٠١	٢٥٥٩٣٧	
١١٠٣	١٧٨٥	(٩)
٢١٨٧	-	
٣٢٩٠	١٧٨٥	
٢٦٠٩١	٢٥٧٧٢٢	

صافى أرباح الفترة بعد الضريبة
ينود لن يتم إعادة تصنيفها لإحفاً الى قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة الدورية:-
 صافى التغير في القيمة العادلة للأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
 صافى التغير في القيمة العادلة الأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
 إجمالي بنود الدخل الشامل الاخر عن الفترة
 إجمالي الدخل الشامل

الإيضاحات و السياسات المرفقة تعتبر جزء ممتم للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها .

شركة بئيرن التابعة
(شركة مساهمة مصرية)
خاصة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة الدورية

الإجمالي	الإرباح المرحلة	إقتطاع القيمة العادلة	إقتطاع قانوني	أسهم التيبة و تحفيز	مقدرات تحت حساب زيادة رأس مال	رأس المال	إيضاح رقم
١١ ١٧٩ ٤٩٨	٣٨٨ ٩٣٢	٣ ٤٤١	٢١,٠٣٢	(١٧١ ٢١٧)	-	١٠ ٩٢٦ ٩٥٧	(١٥)
٢٢ ٨٠١	٢٢ ٨٠١	-	-	-	-	-	(٩)
١١٠٣	-	-	-	-	-	-	
٢ ١٨٧	-	-	-	-	-	-	
٢٩,٠٩١	٢٢ ٨٠١	-	-	-	-	-	
٩ ٩١,١٥٤٥	-	-	-	-	٩ ٩١,١٥٤٥	-	(١٥)
٢١ ١,٧١٣٤	٤١١ ٧٣٣	٣ ٤٤١	٢١,٠٣٢	(١٧١ ٢١٧)	٩ ٩١,١٥٤٥	١٠ ٩٢٦ ٩٥٧	
٢٠ ٦١٧ ٤٣٤	١٨٠,١١٣	٣ ٤٤١	١٦ ٨٧١	٥٢ ٦٠٠	(١٠,٧١ ٨٠٥)	٢١ ٤٣٦ ٢١٤	(١٥)
٧٥٥ ٩٣٧	٧٥٥ ٩٣٧	-	-	-	-	-	(٩)
١ ٧٨٥	-	-	-	-	-	-	
٢٥٧ ٧٢٢	٢٥٥ ٩٣٧	-	-	-	١ ٧٨٥	-	
٢٠ ٨٧٥ ١٥٦	٤٣٦,٠٥٠	٣ ٤٤١	٥٢ ٦٠٠	(١٠,٧١ ٨٠٥)	-	٢١ ٤٣٦ ٢١٤	

(جميع المبالغ بالالف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
يتوزع الدخل الشامل:
صافي إرباح الفترة
فروق تقييم أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
إرباح تقييم أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
إجمالي الدخل الشامل
معاملات مع مساهمين:
زيادة رأس المال
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٦
يتوزع الدخل الشامل:
صافي إرباح الفترة
فروق تقييم أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
إجمالي الدخل الشامل
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٦

الإيضاحات والسجلات المرتبطة تعتبر جزء مقسم للتوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها

شركة بلتون القابضة
"شركة مساهمة مصرية"
 خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	إيضاح رقم
	٣٣٤ ٨٩٩	٣١ ٠٦١	
	١٠ ٨٦٤	٦ ٩٤١	
(٢٥)	(١٨ ٣٣٣)	(٣٨ ٣٣١)	
(٢٥)	(٨٧٧ ٥٨٤)	(٣٢٧ ٧٦٣)	
	(١ ٨٠٢)	-	
(٢٥)	٢ ٤٥٩	١ ٧٥٥	
(٢٥)	١٨ ٨٨٥	٢٦ ٧٥٦	
	٢٦٢ ٦٩٩	-	
	٤ ٨٢٧	٦ ٣٣٦	
	(١ ٤٠٩)	-	
	(٢٦٤ ٤٩٥)	(٢٩٣ ٢٤٥)	
	١٤ ٥٣٠	(٢١١ ١٠٢)	
	(٢٩٦ ١٦٨)	(٢٥٤ ٠٨٤)	
	١٠٢ ٥٨٨	(٤٩٩)	
	٧٨ ٢٣٨	٤٩ ٥١٥	
	(٣٦٥ ٣٠٧)	(٧٠٩ ٤١٥)	
	٥٢١ ٤٩٩	٢١٠ ٤٩٣	
	-	(١ ٠٧٦)	
	١٨ ٣٣٣	٣٨ ٣٣١	
	١ ٨٠٢	-	
	(١٥ ٧٥٤)	(٨ ٣٥٤)	
	١٦٠ ٥٧٣	(٤٧٠ ٠٢١)	
	(٣ ٦٧٧)	(٤ ٣٥٨)	
	(٢)	١٢٤	
	-	٤ ٧٣٢	
	(٢٣٨ ٥٠٠)	(٢٥٨ ٧٠٨)	
	(٢٤٢ ١٧٩)	(٢٥٨ ٢١٠)	
	١٦ ٠٢٢ ١٧٤	-	
	-	٩ ٩٠١ ٥٤٥	
	(١٦ ٠٧٦ ٩٩٣)	(٢١٨ ٧٦٠)	
	-	٤٣ ٩٢١	
(٢١)	(١٠ ٧١٩)	(٩ ٢٤٣)	
	١٨١ ٤٩١	-	
	(٢٤٢ ٤٦٤)	٩٠٣ ٣٤٥	
	(١٢٦ ٥١١)	١٠ ٦٢٠ ٨٠٨	
	(٢٠٨ ١١٧)	٩ ٨٩٣ ٥٧٧	
	١ ٨٨٩ ٨١١	٤٩٨ ٢٠٢	
(١٤)	١ ٦٨١ ٦٩٤	١٠ ٣٩٠ ٧٧٨	

صافي أرباح الفترة قبل الضريبة

يتم تسويتها بما يلي:

إهلاك أصول ثابتة واستهلاك أصول حق انتفاع
 فوائد دائنة - بنوك وعوائد صناديق استثمار
 فوائد دائنة - قروض لأطراف ذات علاقة
 فوائد دائنة أذون الخزانة
 فوائد مدينة - قروض من أطراف ذات علاقة
 فوائد مدينة - تسهيلات ائتمانية
 فوائد مدينة - قروض من المساهمين
 فوائد مدينة - على التزامات الإيجار
 رد خسائر ائتمانية متوقعة

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

التغير في:

أصول أخرى

أرصدة على أطراف ذات علاقة

أرصدة لأطراف ذات علاقة

التزامات أخرى

النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

صافي مقبوضات فوائد دائنة - قروض لشركات التابعة

مدفوعات فوائد مدينة - قروض لشركات التابعة

فوائد دائنة - بنوك

فوائد دائنة أذون الخزانة

مدفوعات مصروفات تمويلية

صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

مدفوعات لشراء أصول ثابتة

مدفوعات تحت حساب الاستثمار

مقبوضات من بيع الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

مدفوعات لاستثمارات في شركات تابعة

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

مقبوضات قروض مساندة

مدفوعات من زيادة رأس المال

صافي (مدفوعات) قروض لأطراف ذات علاقة

مدفوعات قروض من أطراف ذات علاقة

مدفوعات التزامات الإيجار

مقبوضات من تسهيلات ائتمانية

مدفوعات لتسهيلات ائتمانية

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التمويل

صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة

النقدية وما في حكمها في بداية الفترة

النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

الغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة، تم استبعاد أثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية خلال الفترة المالية، والمتمثلة فيما يلي:

قامت الشركة خلال الفترة بالاكتفاء بالأصول حق انتفاع والتزامات عقود الإيجار بمبلغ ٤ ٤٤٨ ألف جنيه مصري.

الإيضاحات والسياسات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

شركة بلتون القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

١. التأسيس والنشاط:

تأسست شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وقيدت الشركة بالسجل التجارى برقم ٥٣٥٠٤ فى ١٠ مايو ٢٠٠٦ سجل تجارى جنوب القاهرة وتم نقل الشركة بسجل تجارى السادس من أكتوبر برقم ١٣٢٩٩ وبتاريخ ٥ مارس ٢٠١٣ تم نقل الشركة بسجل تجارى جنوب القاهرة برقم ٦٣٦٧٣. غرض الشركة هو الإستراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها. وقد حددت مدة الشركة بخمس وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى. قررت الجمعية العامة العادية تعديل اسم الشركة من بلتون المالية القابضة ليصبح بلتون القابضة و تم التأشير بذلك فى السجل التجارى بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٤. المساهم الرئيسي للشركة بنسبة ٥٦,٥٤٪ - شركة Chimpe ١ Investment SPV RSC - الامارات العربية المتحدة - ابو ظبي

٢. أسس إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية:

(أ) الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين:

- تم إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح السارية.
- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة الدورية للإصدار من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٦

(ب) أسس القياس:

تم اعداد القوائم المالية المستقلة الدورية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي :

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

(ج) عملة التعامل وعملة العرض:

- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية المستقلة الدورية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات:

- يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بممارسة الحكم المهني وإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والقيم الدفترية للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وكذلك الإفصاحات المرتبطة بها.
- وتستند التقديرات والافتراضات إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ضوء الظروف المحيطة. ويتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة دورية، ويتم إثبات أثر أي تعديل عليها في الفترة التي يتم فيها التعديل، إذا كان يؤثر على تلك الفترة فقط، أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان يؤثر عليهما. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات، وقد تكون الفروق جوهرية.

وتمثل أهم الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على القوائم المالية المستقلة فيما يلي:-

١. خسائر الائتمان المتوقعة:

تقوم الإدارة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام نموذج يعتمد على الاحتمالات المُرجحة، مع الأخذ في الاعتبار الخبرة التاريخية للتعثر، والمعلومات الحالية عن مخاطر الائتمان، والمعلومات المستقبلية ذات الصلة بالظروف الاقتصادية. وتشمل الافتراضات الرئيسية احتمالية التعثر، ونسبة الخسارة عند التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر، وتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

٢. قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام أساليب تقييم مناسبة لطبيعة الأداة ووفقاً لمدى توافر مدخلات قابلة للملاحظة في السوق. وتسعى الإدارة إلى تعظيم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل الاعتماد على المدخلات غير القابلة للملاحظة. وعند عدم توافر أسعار سوقية معلنة، يتم الاعتماد على افتراضات تتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ومعدلات الخصم المناسبة، وعوامل المخاطر والسيولة، بما يعكس أفضل تقدير للقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية.

٣. اضمحلال قيمة الأصول غير المالية:

تقوم الإدارة في تاريخ القوائم المالية بتقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على وجود اضمحلال في قيمة الأصول غير المالية. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو للوحدة المولدة للنقد باستخدام افتراضات تتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ومعدلات النمو، ومعدلات الخصم الملانمة، والقيمة النهائية. وتنعكس هذه الافتراضات أفضل تقديرات الإدارة للظروف الاقتصادية المستقبلية والأداء المتوقع.

٤. الأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة:

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة استنادًا إلى التقديرات المتعلقة بالاستخدام المتوقع للأصل، والتقدم الفني أو التجاري، وسياسات الصيانة، ودورات الاستبدال. ويتم مراجعة هذه التقديرات بصورة دورية، ويتم معالجة أي تغييرات فيها كتغيير في التقديرات المحاسبية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية.

٥. المخصصات والالتزامات المحتملة:

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لحدث سابق، ويكون من المرجح حدوث تدفق خارج للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لقيمة الالتزام. ويتم قياس المخصص بأفضل تقدير للقيمة الحالية للإنفاق المتوقع لتسوية الالتزام في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وعدم التأكد المرتبطين به.

٦. ضرائب الدخل والضريبة المؤجلة:

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية المرحلة في حدود ما يكون من المرجح معه توافر أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن استخدامها في مقابل تلك الفروق أو الخسائر. ويعتمد تقدير الأرباح الضريبية المستقبلية على خطط الأعمال المعتمدة، واستراتيجيات التخطيط الضريبي، والقوانين الضريبية السارية أو الصادرة فعليًا في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية.

(هـ) قياس القيم العادلة:

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مشابهة في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرًا، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها. يتم تحليل قياسات القيمة العادلة حسب مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

١. المستوى الأول: القياسات بالأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة.
٢. المستوى الثاني: أساليب التقييم التي تشمل كافة المدخلات الجوهرية الملحوظة للأصول والالتزامات، سواء كانت مباشرة وهي الأسعار أو غير مباشرة وهي المستمدة من الأسعار.
٣. المستوى الثالث: التقييمات التي لا تستند إلى معلومات سوق جيدة بالملاحظة فقط أي أن القياس يتطلب مدخلات غير قابلة للملاحظة كبيرة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة: -

٣-١ المعاملات بالعملات الأجنبية:

- يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل بسعر الصرف في تواريخ المعاملات. والأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة. يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبإستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:
- أ- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الي الأرباح أو الخسائر).
- ب- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كاداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- ج- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الاستثمارات في شركات تابعة:

- الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة. تسيطر الشركة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.
- تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة بالقوائم المالية المستقلة الدورية بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتناء، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حدة.

٣-٣ استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تتكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة. الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للشركة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك. تم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولي بالتكلفة متضمنة التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء. ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المستقلة الدورية بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب الشركة في قائمة الأرباح أو الخسائر وبندود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

٤-٣ أدون الخزائنة:

يتم إثبات أدون الخزائنة عند الشراء بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد على هذه الأدون بالأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى. وتظهر أدون الخزائنة بقائمة المركز المالي المستقلة مخصصاً منها العوائد التي لم تستحق والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي.

٥-٣ مشروعات تحت التنفيذ:

- يتم إثبات المشروعات / الأصول تحت الانشاء مبدئياً بالتكلفة، ويتم تعديل القيمة الدفترية بأي انخفاض في قيمة هذه المشروعات او الأصول وتشمل التكلفة جميع النفقات التي تساعد مباشرة إلى وصول تلك المشروعات / الأصول إلى ان تصبح جاهزة للإستخدام وفقاً للغرض منها.
- يتم تحويل تلك المشروعات / الأصول إلى الأصول الثابتة عند اكتمالها وتصبح جاهزة للإستخدام.

٦-٣ الأصول الثابتة و اهلاكاتها:

أ- الاعتراف الأولي والقياس:

- يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر اضمحلال إن وجد وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبند مستقل (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبند مستقل ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

ب- التكاليف اللاحقة للاقتناء:

يتم رسملة المصروفات اللاحقة للاقتناء على الأصل فقط إذا كان من المتوقع أن ينشأ عنها تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية للشركة.

ج- الإهلاك:

يتم إهلاك قيمة الأصول القابلة للإهلاك – والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصصاً منها قيمته التخريدية – وفقاً (لطريقة القسط الثابت) وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول، ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والسنة المقارنة:

العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات

البيان

٥٠	مباني
٥	تحسينات مباني مؤجرة
٥	أجهزه كهربائية
٣	أجهزة حاسب آلي وبرامج
٥	أثاث
٥	أجهزه اتصالات
٥	وسائل نقل
٥	أصول حق انتفاع

٧-٣ الأدوات المالية: -

١٠-٧-٣ نموذج الاعمال والتصنيف والقياس:

نموذج الاعمال:

- تحدد الشركة طبيعة نموذج الأعمال من خلال النظر في الطريقة التي تدار بها الأصول المالية لتحقيق هدف الأعمال على النحو الذي تحدده الإدارة.
- عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مقاسة على النحو التالي:
 - التكلفة المستهلكة ("AC")
 - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVOCI")
 - القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ("FVTPL")
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعماله الإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد القوائم المالية المستقلة الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.
- يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت الشروط التالية:
 - يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ المستحق السداد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين:
 - يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تكون فقط مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ المستحق السداد.
- عند الاعتراف الأولي باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير مُحْتَظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تُعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار، يتم اجراء هذا الاختيار لكل أداة على حدة.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبيعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
- عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للشركة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء أصل مالي يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً-على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

تقييم نموذج الاعمال:

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
 - كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
 - تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
- إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

- الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة:**
- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها:
- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
 - الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
 - ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
 - الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
 - تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبلغ غير المدفوع من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

تُقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
تُقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال.	الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة
إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.	أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تُقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.	
إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.	
صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.	استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تُقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.	
توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.	
صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.	

الالتزامات المالية – التوبيب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم توبيب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
يتم توبيب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم توبيبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم توبيبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.
الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٢-٧-٣ الاستبعاد:

الأصول المالية:

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الأرباح والخسائر المستقلة.

٣-٧-٣ الإضمحلال:

- وفقاً لما يسمح به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، تطبق الشركة نموذجين لإضمحلال الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
- نموذج النهج المبسط للعملاء التجاريون المتعلقة بالاعتاب والعمولات ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء". و
- نموذج النهج العام التعرضات الائتمانية (تمويلات وعملاء السمسرة)، بما في ذلك الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).
- يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول المالية في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة ضمن مصروفات خسائر الائتمان المتوقعة.

١-٣-٧-٣ نموذج نهج مبسط:

- فيما يتعلق بالعملاء التجاريون المتعلقة بالاعتاب والعمولات ، يتم تنفيذ نموذج النهج المبسط لتحديد الإضمحلال على خطوتين:
- أي عملاء تجاريون متخلفة عن السداد يتم تقييمها بشكل فردي للإضمحلال.
- يتم الاعتراف باحتياطي عام لجميع العملاء التجاريون الأخرى (بما في ذلك تلك التي لم يتأخر موعد استحقاقها) بناءً على معدلات الخسارة التاريخية المحددة وتوقعات الخسائر المرحلة.

٢-٣-٧-٣ نموذج النهج العام:

- تطبق متطلبات الإضمحلال للنموذج العام لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على جميع التعرضات الائتمانية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، باستثناء المواقف التي يغطيها النموذج المبسط كما هو مذكور أعلاه.
- لأغراض سياسة الإضمحلال أدناه ، يشار إلى هذه الأدوات باسم ("الأصول المالية").
- ينتقل تحديد خسائر الإضمحلال والمخصصات من نموذج خسارة الائتمان المكتبة حيث يتم الاعتراف بخسائر الائتمان عند وقوع حدث خسارة محدد بموجب المعيار المحاسبي السابق، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، حيث يتم أخذ المخصصات عند البداية الاعتراف بالأصل المالي، بناءً على توقعات خسائر الائتمان المحتملة في وقت الاعتراف الأولي.

- تستخدم الشركة ثلاثة مكونات رئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. هذه هي احتمالية التعثر ("PD") ، والخسارة عند التعثر ("LGD") والتعرض عند التعثر ("EAD").
- احتمالية التعثر للأطراف المقابلة مشتق من التقييمات الداخلية للشركة. تقوم الشركة بتخصيص احتمالية التعثر لكل تعرض للطرف المقابل بناءً على البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها العميل، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المتاحة ذات الصلة.
- تقديرات الخسارة عند التعثر مستقلة عن احتمالية التعثر الخاص بالعميل. تضمن نماذج الخسارة عند التعثر أن الدوافع الرئيسية للخسائر، بما في ذلك جودة الضمان، تنعكس في عامل الخسارة عند التعثر المحدد.
- يتم تعريف التعرض عند التعثر على أنه المبلغ المتوقع لمخاطر الائتمان للطرف المقابل في وقت تعثره. يتم تصميم نموذج التعرض عند التعثر على مدى عمر الأصل المالي مع مراعاة ملفات السداد المتوقعة.
- يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) منهجاً من ثلاث مراحل للاضمحلال في قيمة الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ الإقضاء أو الشراء. يتم تلخيص هذا النهج على النحو التالي:
- المرحلة ١: تعترف الشركة بمخصص خسارة الائتمان بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يمثل هذا الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاداء من أحداث التأخر عن السداد المتوقعة خلال ١٢ شهراً من تاريخ المركز المالي، بافتراض أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل كبير بعد الاعتراف الأولي.
- المرحلة ٢: تعترف الشركة بمخصص خسارة الائتمان بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداء لتلك الأصول المالية التي تعتبر أنها شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. يتطلب ذلك حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس احتمالية التعثر على مدى العمر المتبقي للأصل المالي. يكون مخصص خسائر الائتمان أعلى في هذه المرحلة بسبب زيادة مخاطر الائتمان وكذلك تأثير الاقتران الزمني مقارنة بـ ١٢ شهراً في المرحلة الأولى.
- المرحلة ٣: تعترف الشركة بمخصص خسارة بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاداء، من خلال التدفقات النقدية المتوقعة القابلة للاسترداد للأصل، لتلك الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- تحتسب الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل أصل مالي على حدة. وبالمثل ، فإن تحديد الحاجة إلى التحويل بين المراحل يتم على أساس الأصل الفردي.

٣-٧-٣ زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان:

- بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان (أي مخاطر التخلف عن السداد) للأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تنتظر الشركة في المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة. يتضمن ذلك المعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم مخاطر الائتمان والمعلومات المستقبلية (بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي). يُعد تقييم الاضمحلال الجوهري للائتمان أمراً أساسياً في تحديد وقت الانتقال من قياس مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى مخصص يعتمد على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداء (أي الانتقال من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢).

٣-٧-٤ الأصول المالية ذات مستوى انتمائي منخفض:

- تقوم الشركة في تاريخ القوائم المالية بمراجعة مؤشرات الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحساب الانخفاض في القيمة مقابل المبالغ التي قد لا يتم تحصيلها من العملاء. الدراسة ضرورية للتأكد من أن العملاء يمتلكون ويحتفظون بضامانات كافية لتغطية الديون المستحقة لهم - مما يمكن الشركة من اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حق الشركة في حالة وجود أي مبالغ مستحقة على العملاء من مخاطر التأخير أو عدم السداد. لن يكون الحساب باستخدام تقارير التقادم قابلاً للتطبيق على العملاء المدينة حيث لا يوجد إطار زمني محدد أو متوقع للمقاصة أو التحصيل ، ومع ذلك يجب تكوين مخصص للفرق بين الرصيد المدين المستحق وقيمة الضمانات المملوكة.
- بالنسبة للأصول المالية التي تعتبر ذات قيمة ائتمانية منخفضة ، يغطي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغ الخسارة المتوقع أن تتحملها الشركة. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للمحافظ غير المتجانسة، أو عن طريق تطبيق معايير قائمة على المحفظة على الأصول المالية الفردية في هذه المحافظ عبر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة للمحافظ المتجانسة.
- يتم النظر في توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تقدير الخسائر المتوقعة على مدى عمر الاداء بناءً على القيمة الحالية المرجحة بالاحتمال للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة بموجب العقد ، والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها.

٣-٧-٥ ضمانات الأصول المالية التي تم أخذها في الاعتبار في تحليل الاضمحلال:

- يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) أن تنعكس التدفقات النقدية المتوقعة من الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. فيما يلي الجوانب الرئيسية فيما يتعلق بالضمانات:

- أهلية الضمان، أي الضمانات التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تقييم الضمانات، أي قيمة الضمان (التصفية) التي ينبغي استخدامها؛
- توقع مبلغ الضمان المتاح على مدى عمر المعاملة.

٨-٣ المقاصة بين الأدوات المالية:

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي المستقلة فقط عندما تمتلك الشركة في تاريخ المركز المالي الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وأيضاً لدى الشركة النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٩-٣ الاضمحلال في قيمة الأصول:-

أ- الأصول المالية غير المشتقة:

الأدوات المالية و أصول العقدة:

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في :

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء
- تقوم الشركة بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء
- تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً.
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية.
- سندات الدين الأخرى و أرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).
- يجب على الشركة على ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي و عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الاخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة و متاحة وهذا يشمل مدى صحة و كمية و كفاءة المعلومات و التحليلات و التي تعتمد على الخبرة السابقة و التقييم الائتماني و أيضاً المعلومات المستقبلية.
- تعتبر الشركة الأصل المالي متعثراً عندما:
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (إن وجد) .
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم ما لم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية ممكنة خلال ١٢ شهر من تاريخ المركز المالي (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

ب- الأصول غير المالية:

- في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل، يتم تجميع الأصول معاً الي أصغر شركة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى او مجموعات الأصول وحدات توليد النقد. القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخضومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر المستقلة.

- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك أو الاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٠-٣ النقدية وما في حكمها:

لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة، فإن النقدية وما في حكمها تشتمل على نقدية في الصندوق وأرصدة لدى بنوك وودائع قصيرة الأجل والتي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء مخصصاً منها حسابات السحب على المكشوف.

١١-٣ الإيرادات من العقود مع العملاء:

- ينص معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) على أن الاعتراف بالإيراد يعتمد على نموذج من خمس خطوات:
- ١- تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ و يحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
 - ٢- تحديد التزامات الاداء في العقد: التزام الاداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
 - ٣- تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.
 - ٤- تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الاداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الاداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الاداء.
 - ٥- الاعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزام الاداء ذي الصلة: تحقق الإيرادات عندما أو كلما أوفت المنشأة بالتزام الاداء.
- تفي الشركة بالتزام الاداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني، إذا تم استيفاء احد المعايير التالية:
- (أ) أداء الشركة لا يُنشئ أي أصل له إستخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الاداء المكتمل حتى تاريخه.
- (ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.
- (ج) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه طالما قامت الشركة بالأداء.
- تطبق الشركة نموذج معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) من أجل الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات، والتي بموجبها يجب الاعتراف بالدخل عند تحويل الخدمات، وبالتالي تم الوفاء بالتزامات الاداء التعاقدية تجاه العميل.
- يتم قياس مبلغ الدخل على أساس سعر المعاملة المتفق عليه تعاقدياً للالتزام الاداء المحدد في العقد. إذا تضمن العقد مقابلاً متغيراً، تقوم الشركة بتقدير مبلغ المقابل الذي يحق لها مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى العميل. يتم الاعتراف بالدخل في قائمة الأرباح والخسائر المستقلة عندما يتم الوفاء بالتزام الاداء المحدد.
- يتم عرض إيراد الرسوم والعمولات في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة بشكل منفصل عن مصروفات الرسوم والعمولات.

١١-٣-١ إيرادات الفوائد:

- يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة المعدل الفعلي للفائدة، ويُدرج إيراد الفوائد بقائمة الأرباح والخسائر المستقلة ضمن بند فوائد دائنة وعند تصنيف العملاء بالمرحلة الثالثة يتم تهميش العوائد خارج القوائم المالية المستقلة الدورية.

١١-٣-٢ إيراد الرسوم والعمولات:

- يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قروض العملاء ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض غير المنتظمة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية المستقلة الدورية ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد.
- وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل الفعلي للفائدة.

المعدل الفعلي للفائدة:

المعدل الفعلي للفائدة هو المعدل الذي يخصم تمامًا المدفوعات أو الاستلامات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي: هي التكلفة المستهلكة للأصل المالي قبل تعديلها لأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التكلفة المستهلكة للأصل المالي: هي المبلغ الذي تم قياس الأداة المالية به عند الاعتراف الأولي، ناقصًا المدفوعات الرئيسية، بالإضافة أو ناقصًا الاستهلاك التراكمي تحت طريقة المعدل الفعلي لأي فارق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، وللأصول المالية، يتم تعديلها لأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند حساب المعدل الفعلي للفائدة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية التي تم شراؤها أو نشأت وهي مشكوك في تحصيلها، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع شروط الأداة المالية التعاقدية، ولكن دون أخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة في الحسبان. بالنسبة للأصول المالية المشكوك في تحصيلها، يتم حساب المعدل الفعلي المعدل ائتمانيًا باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتضمن حساب المعدل الفعلي للفائدة تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا أساسيًا من المعدل الفعلي للفائدة. وتشمل تكاليف المعاملات الإضافية التي يمكن ربطها بشكل مباشر بالحصول على أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي.

١٢-٣ الاحتياطي القانوني:

طبقًا للنظام الأساسي للشركة، يجب أن ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ الاحتياطي نسبة ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

١٣-٣ توزيعات الأرباح للمساهمين:

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الشركة الأم على مساهميها ونصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة من الأرباح التي تعلنها الشركات التابعة بالشركة عن توزيعها كالتزام بالقوائم المالية المستقلة الدورية في الفترة الذي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي كل شركة، وينطبق ذلك أيضاً على مكافآت مجلس الإدارة ونصيب العاملين في الأرباح.

١٤-٣ مزايا العاملين:

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذا المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

أ- التأمينات والمعاشات:

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي طبقاً للقواعد الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية. ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

ب- حصة العاملين في الأرباح:

تدفع الشركة حصة للعاملين في الأرباح بواقع ١٠٪ من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين بما لا يتجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين ويعترف بحصة العاملين في الأرباح ضمن بنود قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة والتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة. ولا تسجل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ج- المدفوعات المبنية على أسهم:

بالنسبة للمدفوعات المبنية على الأسهم المسددة في شكل أسهم، تقوم الشركة بقياس الخدمات المتلقاة، والزيادة المقابلة لها في أدوات حقوق الملكية بشكل غير مباشر عن طريق الرجوع إلى القيمة العادلة للأسهم أو أدوات حقوق الملكية الممنوحة يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات في تاريخ منحها. يتم أخذ شروط الاستحقاق بخلاف شروط السوق في الاعتبار عن طريق تعديل عدد أدوات حقوق الملكية المتضمنة في قياس مبلغ المعاملة بحيث يكون المبلغ المعترف به نظير السلع أو الخدمات المتلقاة في مقابل أدوات حقوق الملكية في النهاية قائماً على أساس عدد أدوات حقوق الملكية التي تصبح مستحقة في النهاية. ومن ثم، فإنه على أساس تراكمي لا يتم الاعتراف بأي مبلغ للخدمات المتلقاة إذا لم تصبح أدوات حقوق الملكية مستحقة بسبب الإخفاق في استيفاء أحد شروط الاستحقاق.

تقوم الشركة بالاعتراف بمبلغ مقابل الخدمات المتلقاة خلال فترة الاستحقاق بناء على أفضل تقييم متاح لعدد أدوات حقوق الملكية المتوقع أن تصبح مستحقة خلالها وتقوم بمراجعة ذلك التقييم -إذا لزم الأمر- إذا ما أشارت المعلومات اللاحقة إلى أن عدد أدوات حقوق الملكية المتوقع أن تصبح مستحقة تختلف عن التقييمات السابقة، وفي تاريخ الاستحقاق تقوم الشركة بتعديل التقييم بحيث يصبح مساوياً لعدد أدوات حقوق الملكية التي استحققت بالفعل.

١٥-٣ نصيب السهم الأساسي في الأرباح:

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

١٦-٣ الافتراض:

تثبت القروض أولاً بمبلغ المتحصلات المستلمة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويظهر القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات (ناقصاً تكلفة الحصول على القرض) وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة القرض.

١٧-٣ الضرائب:

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالصريفة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به في نفس الفترة أو في فترة مختلفة خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو لجميع الأعمال.

أ- ضريبة الدخل الجارية:

- يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية.
- تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية.
- لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

ب- الضريبة المؤجلة:

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفرق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للفرق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة.
- يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفرق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.
- يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.
- عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.
- لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إلا عند استيفاء شروط معينة.

١٨-٣ المخصصات:

يتم الإقرار بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها. وتمثل القيمة التي يتم الإقرار بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المستقلة الدورية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

١٩-٣ رأس المال:

١- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

٢- إعادة شراء وإعادة اصدار الاسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم راس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الاسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصصة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة اصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

٢٠-٣ عقود الإيجار:

في بداية العقد تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة لاستخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل. لتقييم ما إذا كان عقد التأجير ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم الشركة تعريف عقد الإيجار في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩).

١-٢٠-٣ المستأجر:

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون إيجاري، تقوم الشركة بتوزيع المقابل المادي في العقد لكل عنصر إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل، ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت الشركة عدم فصل المكونات غير الإيجارية والمحاسبة عن المكونات الإيجارية وغير الإيجارية كمكون إيجاري منفرد.

تقوم الشركة الاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام التأجير في تاريخ نشأة عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع أولاً بالتكلفة والتي تتضمن المبلغ الأولي للالتزام عقد التأجير ويتم تسويته بأي مبالغ مسددة في أو قبل تاريخ نشأة العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل محل العقد أو استعادة الأصل نفسه أو الموقع الذي يوجد فيه الأصل، مخصوماً منه أي حوافز تأجير مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الانتفاع لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ نشأة العقد وحتى نهاية مدة الإيجار، ما لم يحول الإيجار ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة بنهاية مدة عقد التأجير، أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الشركة ستمارس خيار الشراء، في هذه الحالة يتم استهلاك أصل حق الانتفاع على مدى العمر الانتاجي للأصل والتي يتم تحديدها على نفس الاسس للعقارات والمعدات بالإضافة إلى، أنه يتم دورياً تخفيض أصل حق الانتفاع بقيمة خسائر الاضمحلال إن وجدت ويتم تعديلها بإعادة قياس التزام التأجير. يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ بدأ العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، أو إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل اقتراضها الإضافي كمعدل للخصم. تحدد الشركة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس التزام عقد التأجير من الآتي :

- دفعات ثابتة، تشمل دفعات ثابتة في جوهرها.
 - دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أولاً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.
 - مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، مدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت الشركة متأكدة بدرجة معقولة من ممارسة خيار التمديد، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن الشركة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والتي يتم إعادة قياسها إذا كان هناك تغيراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتج من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفع إيجار ثابت من حيث الجوهر.

عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل على القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع، أو يتم تسجيله ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع إلى الصفر.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول صغيرة القيمة:

اختارت الشركة عدم الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات التأجير لإيجارات الأصول صغيرة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف الشركة بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٢-٢٠-٣ كمؤجر:

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون إيجاري، تقوم الشركة بتخصيص المقابل في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري.

عندما تكون الشركة كمؤجر، فإنها تحدد عند بداية الإيجار ما إذا كان كل عقد تأجير هو تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي. لتصنيف كل عقد تأجير، تقوم الشركة بإجراء تقييم شامل لما إذا كان عقد التأجير ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المحدد. وفي هذه الحالة، فإن التأجير هو تأجير تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو تأجير تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها مؤشرات محددة مثل ما إذا كان الإيجار يمثل الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل. عندما تكون الشركة مؤجراً وسيطاً، فإنها تحتسب حصصها في عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن بشكل منفصل. ويتم تقييم تصنيف عقد التأجير من الباطن بالرجوع إلى أصل "حق الانتفاع" الناتج من عقد التأجير الرئيسي وليس بالرجوع إلى الأصل محل العقد.

إذا كان عقد التأجير الرئيسي عقد تأجير قصير الأجل والذي تطبق عليه الشركة الاعفاء الموصوف أعلاه، فيجب تصنيف عقد التأجير من الباطن على أنه عقد تأجير تشغيلي.

إذا كان الاتفاق يحتوي على مكونات تأجيرية وغير تأجيرية، فإن الشركة تطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) لتخصيص المقابل في العقد.

تقوم الشركة بتطبيق متطلبات الاستبعاد من الدفاتر والاضمحلال في القيمة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على صافي الاستثمار في عقد التأجير. تقوم الشركة بمراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة المستخدمة في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة.

تعترف الشركة بدفعات الإيجار المستلمة بموجب عقود الإيجار التشغيلي كإيراد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار كجزء من الإيرادات الأخرى.

٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك، المستحق من أطراف ذات علاقة، قروض لأطراف ذات علاقة، الاستثمارات المالية، والعملاء. كما تتضمن الالتزامات المالية الدائنون، قروض من أطراف ذات علاقة، تسهيلات ائتمانية، والمستحق إلى أطراف ذات علاقة. هذا وقد تتعرض الشركة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتي قد تؤثر على قيم تلك الأصول والالتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها.

وفيما يلي أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التي تتبعها الشركة في إدارة هذه المخاطر:

١-٤ إدارة رأس المال:

تقوم الشركة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على قدرتها على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب متوازنة لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج الشركة. ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة.

٢-٤ أهداف إدارة المخاطر المالية:

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تقارير الرقابة الداخلية والتي تقوم بتحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر السوق (خطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار الأخرى وخطر سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وتقوم الشركة بتحليل ومواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها من خلال اتباع سياسات نقدية وائتمانية مناسبة وعرضها على مجلس إدارة الشركة والموافقة عليها.

١ خطر السوق

أ- خطر العملات الأجنبية:

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول تمثل نقدية لدى البنوك ووثائق صناديق الإستثمار ذات طبيعة نقدية نسبياً مما يساعد على تخفيض الخطر إلى الحد الأدنى. (يرجع الي ايضاح ٣٤)

ب- مخاطر الاسعار الاخرى:

هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلبات أسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر العملة) سواء كانت هذه التغيرات متعلقة بورقة مالية معينة أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر في تداول الأوراق المالية بالسوق بشكل عام، تحد الشركة من مخاطر الأسعار الأخرى عن طريق الاحتفاظ بمحفظة استثمارية متنوعة والمتابعة النشطة للعوامل الرئيسية التي تؤثر على حركة سوق الأسهم والسندات.

ج- مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة لحصولها على تسهيلات ائتمانية حيث تسعى في الحصول على تمويل من الغير بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة، وتقوم الشركة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق المزج المناسب لمصادر التمويل مع أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار في أدوات الدين. (يرجع الي إيضاح ٣٥)

٢- خطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها والتي تسدد بتسليم النقدية أو أصل مالي آخر. وتقوم إدارة الشركة بإدارة السيولة المالية بشكل يضمن، بقدر الإمكان، حيازتها بشكل دائم لقدر كافي من السيولة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية والاستثنائية وبدون تكبد خسائر غير مقبولة أو تأثير على سمعة الشركة. تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة، الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل مناسب.

٣- خطر الائتمان:

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء أو الأطراف ذات العلاقة أو الأطراف الأخرى الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وتقوم الشركة بدراسة الوضع الائتماني قبل منح أو الحصول على الائتمان، وتقوم الشركة بمراجعة الأرصدة المستحقة لها والقروض الممنوحة للأطراف ذات العلاقة بصفه دورية. يتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

رقم الايضاح	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(١٤) النقدية ومافي حكمها	١ ٦٨١ ٦٦٩	١ ٨٨٨ ٣٧٧
(١٣) أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	٧٩٠ ٥٠٨	٤٩٤ ٣٤٠
(١١) قروض لأطراف ذات علاقة	٢٧ ٧٨٧ ٦٧١	١١ ٧١٠ ٦٧٨
الاجمالي	٣٠ ٢٥٩ ٨٤٨	١٤ ٠٩٣ ٣٩٥

د- قياس القيمة العادلة:

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم تحصيله من بيع أصل أو دفعة لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. إن أفضل دليل على القيمة العادلة هو السعر في سوق نشط يعتبر السوق سوقاً نشطاً عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الإلتزام منتظمة ومتوافقة من حيث الحجم بما يمكن تحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر. تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط على أساس السعر المدرج لكل أصل أو التزام أو الكمية التي يحتفظ بها البنك.

تستخدم أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو على النظر في المعاملات الحديثة للشركات المستثمر حيث تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية التي لا تتوفر فيها معلومات التسعير في السوق الخارجي. يتم تحليل قياسات القيمة العادلة حسب مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

يتم قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفقاً للمستويات التالية:

المستوى الأول	الأسعار المعلنة للأدوات المالية بالقيمة العادلة في أسواق نشطة
المستوى الثاني	المدخلات بخلاف الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار). وتشمل هذه الفئة الأدوات المُقدرة باستخدام أسعار السوق المعروضة في الأسواق النشطة للأدوات المماثلة؛ الأسعار المعروضة للأدوات المتطابقة أو المماثلة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو تقنيات التقييم الأخرى التي يمكن فيها ملاحظة جميع المدخلات المهمة بشكل مباشر أو غير مباشر من بيانات السوق.
المستوى الثالث	المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. تشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي تتضمن طريقة التقييم لها مدخلات غير قابلة للملاحظة ، والمدخلات غير القابلة للملاحظة لها تأثير كبير على تقييم الأداة. وتشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس الأسعار المعروضة للأدوات المماثلة التي تتطلب تعديلات أو افتراضات كبيرة غير قابلة للملاحظة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

وفيما يلي القيمة العادلة للأدوات المالية للشركة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الأساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	القيمة العادلة في ٣١ مارس ٢٠٢٦	رقم الايضاح	الأصول المالية
أسعار معلنه في أسواق نشطة	الاول	٢١ ٣٧٠	٢٣ ١٥٥	(٩)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
طرق تقييم اخري	الثالث	٤٥٥	٤٥٥	(٩)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
		٢١ ٨٢٥	٢٣ ٦١٠		الاجمالي

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
تأجيل الإرضاحات المتممة للتقويم المالية الدورية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٢- أصول ثابتة وأصول حق انتفاع (بالصافي)

(أ) - التكلفة:

تجهيزات مقر	أجهزة كهربائية	اثاث	أجهزة الصالات	مشروعات تحت التنفيذ	أصول حق انتفاع	الإجمالي
٨.٥١	١٩٦٩	٥٦٤٩	٣٣٨٧٣	٣١١٠٨٦	٩١٣٨٨	٤٥٢.٠١٦
٩٠	٣٤٥	١٩٨	١٠.٣٠٧	١٤٤٨	٣٠.٨٥٢	٤٣٢٤٠
-	-	-	٢٧,٥٣٤	(٣١٢٥٣٤)	٢٨٥٠٠٠	(١٠.٨٤٥)
-	-	-	-	-	(١٠.٨٤٥)	(١٠.٨٤٥)
٨١٤١	٢٣١٤	٥٨٤٧	٧١٧١٤	٣٩٦٣٩٥	٣٩٦٣٩٥	٤٨٤٤١١
٨١٤١	٢٣١٤	٥٨٤٧	٧١٧١٤	٣٩٦٣٩٥	٣٩٦٣٩٥	٤٨٤٤١١
-	٩٣	-	٣٥٨٤	-	٤٤٨٨	٨١٦٥
٨١٤١	٢٤٠٧	٥٨٤٧	٧٥٢٩٨	-	٤٠٠.٨٨٣	٤٩٢٥٧٦

في ١ يناير ٢٠٢٥
إضافات خلال العام
محول من مشروعات تحت التنفيذ
استبعادات خلال العام
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

في ١ يناير ٢٠٢٦
إضافات خلال الفترة
في ٣١ مارس ٢٠٢٦

(ب) - مجمع الإهلاك:

٨.٥١	١٤٦٤	٥.٩٣	١٠.٩٨٣	-	١٩٣٢٢	٤٤.٩١٣
٩٠	١٧٢	١٦٣	٨٦٦٠	-	٢١.٠٢٧	٣٠.١١٣
-	-	-	-	-	(٢٧١١)	(٢٧١١)
٨١٤١	١٦٣٦	٥٢٥٦	١٩٦٤٣	-	٣٧٦٣٨	٧٢٣١٥

في ١ يناير ٢٠٢٥
الإهلاك خلال العام
استبعادات خلال العام
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

في ١ يناير ٢٠٢٦
الإهلاك خلال الفترة
في ٣١ مارس ٢٠٢٦

صافي القيمة الدفترية
في ٣١ مارس ٢٠٢٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

-	٧١٨	٥٤٥	٥٠.٧٣٠	-	٣٥٧٤.٥	٤٠.٩٣٨
-	٦٧٨	٥٩١	٥٢.٠٧١	-	٣٥٨٧٥٧	٤١٢.٠٩٧

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالالف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٧ أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	أصول أخرى غير متداولة
٩٣٩	٩٣٩	تأمينات لدى الغير
٩٣٩	٩٣٩	إجمالي أصول أخرى غير متداولة
		أصول أخرى متداولة
٢٢٠٩٤	٧١٧٤	مصرفات مدفوعة مقدمة
٢٩٦٢	١٥٨٧	فوائد ودائع مستحقة بالبنوك
٥٩١٤١٢	٩٤٧٤٩٧	فوائد مستحقة - قروض لأطراف ذات علاقة*
٥٧٧٨	-	الإيرادات المستحقة
١٥٢٢	٦٨٢٩	موردين دفعات مقدمة
-	٨٩٥	عهد للعاملين
١٥٥٥	١٥٢١	أصول أخرى متنوعة**
٦٢٥٣٢٣	٩٦٥٥٠٣	إجمالي
(٢٢٠)	(٢٢٠)	يخصم: الاضمحلال في أصول متنوعة
٦٢٥١٠٣	٩٦٥٢٨٣	إجمالي أصول أخرى متداولة
٦٢٦٠٤٢	٩٦٦٢٢٢	إجمالي أصول أخرى

* تمثلت في الفوائد المستحقة للشركة علي القروض الممنوحة لبعض الشركات التابعة هذا وقد بلغت الفوائد المدرجة كإيرادات بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة خلال الفترة ٨٧٧٥٨٤ الف جنيه مصري " يرجع الي ايضاح (١١ , ٢٥)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	فوائد مستحقة - قروض لأطراف ذات علاقة
٩٣٩٨٠	١٢٠٤٨٥	بلتون رأس مال المخاطر
٣٩١٧٢	٤٢١٥٢	بلتون لصانع السوق
٣٨٢٠٣	٤٣٠٩٨	بلتون للتمويل الاستهلاكي
٢٦٩١٦٥	٣٤٥٦٢٨	بلتون العقارية
١٣٤٣٣	-	بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب
٢٧٧٤٥	٢٥٦٩٦	بلتون للتمويل العقاري
١٤٢٩٠	١٧٢٥٦	بلتون رأس مال المخاطر - موريشيوس
٢٥٥٥٥	٢٦٢٨١	بلتون لتداول الاوراق المالية
١٣٠٤	٣١٢٤	بلتون لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة
٦٦٨٤٧	٢٤٧٠٦	بلتون للتأجير التمويلي و التخصيم
٥٤٢	٧٨٤	شركة بلتون للتدريب
١١٧٦	١٢١٥٧	كاش للتمويل المتناهي الصغر
-	٢٨٦١٣٠	بلتون كابيتال
٥٩١٤١٢	٩٤٧٤٩٧	الاجمالي

** يتمثل رصيد الاصول الاخرى المتنوعه والبالغة ١٥٢١ الف جنيه مصري في بنودًا غير مصنفة تحت الأصول الرئيسية مثل الذمم المدينة. وتشمل هذه الأصول مبالغ صغيرة أو غير متكررة ناتجة عن معاملات تشغيلية أو غير تشغيلية، ويتم إدراجها ضمن هذا البند لأغراض العرض المحاسبي دون الإخلال بمتطلبات الإفصاح الجوهرية.

٨ مدفوعات تحت حساب استثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	شركة بلتون للاستثمار العقاري
٢	٢	الاجمالي
٢	٢	

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٩ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
٢١ ٣٧٠	٢٣ ١٥٥
٤٥٥	٤٥٥
٢١ ٨٢٥	٢٣ ٦١٠

استثمارات في شركة صناديق المؤشرات *
البورصة المصرية للسلع
اجمالي استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

* بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٦ تم تقييم الاستثمارات المالية لشركة صناديق المؤشرات (صندوق مؤشر مفتوح) بالقيمة العادلة والتي بلغت ٥١,٦٥ جنيه مصري للوثيقة لعدد ٤٤٨ ٣٠٠ وثيقة وقد تم تسجيل أرباح فروق تقييم القيمة العادلة بمبلغ ١ ٧٨٥ ألف جنيه مصري بقائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية.

١٠ استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	نسبة الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الملكية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	استثمارات في شركة تابعة:
١١٧ ٠٦٩	١١٧ ٠٦٩	٩٧,٥٠%	٩٧,٥٠%	شركة بلتون لإدارة الأصول
١٦ ٨٩٥	١٦ ٨٩٥	٩٨,٥٧%	٩٨,٥٧%	شركة بلتون للترويج وتغطية الاكتتاب
٢٥ ٣٠٤	٢٥ ٣٠٤	٩٩,٠٠%	٩٩,٠٠%	شركة بلتون القابضة للاستثمارات – المنطقة الحرة
٢٣ ٥٢٢	٢٣ ٥٢٢	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%	شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات
٢٤٩ ٩٩٨	٢٤٩ ٩٩٨	٩٨,٩٩%	٩٨,٩٩%	شركة بلتون العقارية
٩٩٩ ٠٠٠	٩٩٩ ٠٠٠	٩٩,٩٠%	٩٩,٩٠%	شركة بلتون للتمويل العقاري
٩٩٨ ٠٠٠	٩٩٨ ٠٠٠	٩٩,٨٠%	٩٩,٨٠%	شركة بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم
٦ ١٧٥	٦ ١٧٥	٩٨,٩٩%	٩٨,٩٩%	شركة بلتون لإدارة الاستثمار
٥٢ ٥٩٠	٥٢ ٥٩٠	٦٣,٣٨%	٦٣,٣٨%	شركة بلتون سيكورتييز هولدينج
١ ٤٩٩ ٩٧٥	١ ٤٩٩ ٩٧٥	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%	شركة بلتون للتمويل الاستهلاكي
٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٩٠,٠٠%	٩٠,٠٠%	بلتون لصناعات السوق
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%	بلتون لرأس المال المخاطر
٤٧١ ٥٢٧	٧١٠ ٠٢٧	١٠٠%	١٠٠%	بلتون راس مال المخاطر – موريشيوس *
٣٧٠ ٦٥٦	٣٧٠ ٦٥٦	١٠٠%	١٠٠%	بلتون كابيتال- موريشيوس
٦٠٤ ٩٩٨	٦٠٤ ٩٩٨	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%	شركة كاش للتمويل متناهي الصغر
٤٩٩ ٥٠٠	٤٩٩ ٥٠٠	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%	شركة بلتون لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٢٤٨	٢٤٨	٩٩,٠٠%	٩٩,٠٠%	شركة بلتون للحلول الإدارية - ماجنيت
٣٢٨ ٣٢٥	٣٢٨ ٣٢٥	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%	شركة بلتون لتداول الأوراق المالية
٦٢	٦٢	٩٩,٩٢%	٩٩,٩٢%	شركة روبين للحلول البيانات و الذكاء الاصطناعي
٦١	٦١	٩٨,٠٠%	٩٨,٠٠%	شركة بلتون للتدريب والتعليم
٨ ٥٨٤	٨ ٥٨٤	٩٩,٩٦%	٩٩,٩٦%	شركة بلتون للتوريد - سوديك سابقاً
٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠٤%	٠,٠٠٤%	شركة بلتون للاستثمار العقاري
٦ ٢٩٩ ٤٨٩	٦ ٥٣٧ ٩٨٩			إجمالي الاستثمارات في شركات تابعة
				استثمارات في شركات شقيقة:
٤٠٠	٤٠٠	٢٠%	٢٠%	الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
٤٠٠	٤٠٠			إجمالي الاستثمارات في شركات شقيقة
٦ ٢٩٩ ٨٨٩	٦ ٥٣٨ ٣٨٩			إجمالي الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

* تتمثل الزيادة في الإستثمار في تحويل مبلغ ٥ مليون دولار أمريكي بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٦ نظير المساهمة في زيادة رأس مال الشركة التابعة - بلتون رأس مال المخاطر - موريشيوس

١١ قروض لأطراف ذات علاقة

الشركة الممنوح لها القرض	عملة القرض	القيمة الدفترية للقرض في	قيمة الفائدة الدائنة على قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة	القيمة الدفترية للقرض في
٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
بلتون رأس مال المخاطر	جنيه مصري	٢ ١٣٤ ٨٤٥	١٢٤ ٤٩٧	٢ ٤٧١ ٦٩٥
بلتون لصانع السوق	جنيه مصري	٥٣ ٨٥٢	٢ ٩٨٠	٥٨ ٨٥٢
بلتون للتمويل الاستهلاكي	جنيه مصري	٢ ٤٩٤ ٢٦٤	١٢٤ ٨٨٩	٢ ٢٤٨ ٧٢٤
بلتون العقارية	جنيه مصري	١ ٦٠٢ ٠٠٨	٨٢ ٤٦٣	١ ٤٨٤ ٠٠٨
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب	جنيه مصري	-	٧٣٢	١٧ ٣٧٠
بلتون للتمويل العقاري	جنيه مصري	١ ٤٠٠ ٢٢٥	٧٦ ٤٣٢	١ ٤١٨ ٠٩٥
بلتون رأس مال المخاطر - موريشيوس	دولار أمريكي	١٨ ٧٨٢	٢٦٥	١٦ ٤١٥
بلتون رأس مال المخاطر - موريشيوس	جنيه مصري	٤٥ ٠٠٠	٢ ٤٧٥	٤٥ ٠٠٠
بلتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصري	١ ٤٢٣ ٠٠٠	٧٤ ٩٨٣	١ ٢٧٣ ٠٠٠
بلتون كابيتال*	جنيه مصري	١٦ ٠٠٢ ١٧٤	٢٦٢ ٦٩٩	-
بلتون لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة	جنيه مصري	٥٤١ ٥٩٠	٣٠ ١٤٧	٥٦٨ ٨٥٣
بلتون لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة	دولار أمريكي	١٦١ ٦٤٣	٢ ٢٩١	١٤٣ ١٠٠
بلتون للتأجير التمويلي و التخصيم	جنيه مصري	١ ٣١٤ ٨٤٥	٧١ ٥٣١	١ ٢٨٢ ٨٠٠
بلتون للتأجير التمويلي و التخصيم**	دولار أمريكي	٣٦٥ ٦٩٣	٨ ٨٠١	٦٥٨ ٢٦٦
شركه بلتون للتدريب	جنيه مصري	٤ ٥٠٠	٢٤٢	٤ ٥٠٠
كاش للتمويل المتناهي الصغر	جنيه مصري	٢٢٥ ٢٥٠	١٢ ١٥٧	٢٠ ٠٠٠
اجمالي قروض لأطراف ذات علاقة		٢٧ ٧٨٧ ٦٧١	٨٧٧ ٥٨٤	١١ ٧١٠ ٦٧٨

- تقوم الشركة القابضة بمنح قروض لشركاتها التابعة كإحدى طرق تمويلها ودعم أنشطتها التشغيلية والاستثمارية.
* يتمثل هذا الرصيد في قيمة القرض المساند السابق الموافقة عليه خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ من المساهم الرئيسي وتحويله خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ بمبلغ ٢٥٠ مليون يورو.

والمعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي و ذلك بغرض الاستحواذ على شركة Baobab S.A.S. (يرجع الي ايضاح ١٩) . هذا و قد تم عرض الرصيد المستحق على الشركة التابعة بلتون كابيتال ضمن الارصدة غير المتداولة حيث يستحق السداد بالكامل في يناير ٢٠٢٨ و قد تم منح القرض الي الشركة التابعة بنفس معدل الفائدة سوفر + ٤٪. هذا و قد بلغت الفوائد الدائنة علي القرض مبلغ ٢٦٢ ٦٩٩ ألف جنيه مصري ضمن بند فوائد دائنة - قروض لأطراف ذات علاقة والتي تمثل نفس الفوائد المدينة المحملة من المساهم الرئيسي على الشركة (ايضاح ٢٥).

** يتم احتساب الفوائد المدينة بناء على سعر الاقتراض المعلن من البنك المركزي مضافاً إليه هامش يتراوح ما بين ١٪ الي ٢٪ وذلك للاقراض بالجنيه المصري ونسبه ٢٪ الي ٢,٥٪ سنوياً بالإضافة الي سعر الفائدة سوفر (SOFR) و ذلك للاقراض بالدولار الأمريكي. يمثل هذا الرصيد الجزء المتبقي من قرض سبق منحه إلى الشركة التابعة بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي. وخلال الربع الرابع من العام السابق قامت الشركة التابعة بسداد جزء من الرصيد القائم وذلك خلال نفس الربع. وبلغ الرصيد في نهاية مارس ٢٠٢٦ بلغ ٦,٧ مليون دولار أمريكي، بما يعادل ٣٦٥ ٦٩٣ ألف جنيه مصري. كما بلغ إجمالي الفوائد المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر ٨,٨٠١ ألف جنيه مصري.

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

وفيما يلي تصنيف الجزء المتداول وغير المتداول من القروض لأطراف ذات علاقة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	أرصدة غير متداولة
٧ ٦٩٢ ١٢٩	٢١ ٦٦٠ ٨٥٥	أرصدة متداولة
٤ ٠١٨ ٥٤٩	٦ ١٢٦ ٨١٦	الرصيد
١١ ٧١٠ ٦٧٨	٢٧ ٧٨٧ ٦٧١	

١٢ (التزامات) / أصول ضريبية مؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
(٢ ٣١٨)	٧ ٠٠٣
٩ ٣٢١	(١٢ ٨٢٤)
٧ ٠٠٣	(٥ ٨٢١)
(٤٠ ٥١٢)	-
٤٠ ٥١٢	(٥٨ ١٦٢)
-	(٥٨ ١٦٢)
٧ ٠٠٣	(٦٣ ٩٨٣)

أصول (التزامات) ضريبية مؤجلة عن اهلاك أصول ثابتة:

أصول (التزامات) الضريبية المؤجلة في أول العام
الحركة خلال الفترة

الإجمالي

التزامات ضريبية مؤجلة عن فروق ترجمة العملات الأجنبية:

التزامات الضريبية المؤجلة في أول العام
الحركة خلال الفترة

الإجمالي

أصول (التزامات) الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة

١٣ أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	طبيعة الحساب	طبيعة العلاقة	
٣٩٨	٤١٧	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات
٧٣	٧٣	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون الدولية لتداول الأوراق المالية ليبيا*
٣٨٠٥	٥٣ ٣٢٠	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم
٣٠٦٧	١٠ ٩٠٥	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون للتمويل الاستهلاكي
٤	-	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون لرأس مال المخاطر
٤ ٦٢٠	٤ ٧١٩	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون لصانع السوق
٤ ٢٠٤	١ ٦٩١	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون لتداول الأوراق المالية
١٠ ٣٥٩	١٩ ٩٩٠	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون العقارية
٥٠٤	٥٤١	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون القابضة للاستثمارات
٣ ٢٦٤	-	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون لترويج وتغطية الإكتتاب
٢٦٦	١١٦	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون للوساطة في السندات
١٧٠	٢٥٨	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون سيكورتييز هولدنغ
١٠٤٤	١ ٣٠٣	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون لإدارة الأصول
١٤٦ ٣٦٨	٣١٢ ٣١٤	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون للتمويل العقاري
١٧٦ ٧١٥	١٩٧ ٩١٧	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون راس مال المخاطر - موريشيوس
٩٠ ٣٠٤	١٠١ ٣٦١	حساب جارٍ	شركة تابعة	بلتون كابيتال
١ ٧٠٠	٢٦ ١٢٧	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة كاش للتمويل متناهي الصغر
١ ٤٣٠	٨٨٠	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة
٧ ٤٢٤	٧ ٥٣٠	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون للحلول الادارية
٢ ٤٨٠	٣ ٧٣٥	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون للتدريب
-	-	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة لكزت للاستثمار و التسويق العقاري
١١١	١٦٢	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة روبن لحلول البيانات و الذكاء الاصطناعي
٣٥ ٩٧١	٤٦ ٩٠٢	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون للاستثمار العقاري
٢	٢	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة بلتون للتوريد - سوديك سابقاً
١٣٠	٣١٨	حساب جارٍ	شركة تابعة	شركة الدولية لحلول التصنيف الائتماني
٤٩٤ ٤١٣	٧٩٠ ٥٨١			الإجمالي
(٧٣)	(٧٣)			يخصم: الإضمحلال في قيمة الأصول*
٤٩٤ ٣٤٠	٧٩٠ ٥٠٨			صافي الارصدة على اطراف ذات علاقة

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

*شركات لا تمارس حالياً أي أنشطة تشغيلية، وقد تم تكوين مخصص اضمحلال كامل مقابل إجمالي الأرصدة القائمة لها .
وتتمثل أهم أرصدة معاملات الأطراف ذات العلاقة بالعملات الأجنبية فيما يلي:

- يتضمن الرصيد المستحق لدى شركة بلتون للتمويل العقاري مبلغ ١٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ تحويلًا قامت به الشركة القابضة نيابة عن شركة بلتون للتمويل العقاري بغرض دعم الأنشطة الاستثمارية للشركة التابعة و ذلك بخلاف حساب جاري مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري. هذا و خلال شهر ابريل ٢٠٢٦ تم تحصيل مبلغ ١٦٥ مليون جنيه مصري من ذلك الرصيد بموجب تحويل من الشركة التابعة – شركة بلتون للتمويل العقاري.

١٤ نقدية وما في حكمها (بالصافي)

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٤٠٣,٠٦٣	١٣٥,٩٢١
٨٩,٢١٠	١٧٢,٧٨٦
١,١٨٩,٤٢١	١,٥٨١,١٠٤
١,٦٨١,٦٩٤	١,٨٨٩,٨١١
(٢٥)	(١,٤٣٤)
١,٦٨١,٦٦٩	١,٨٨٨,٣٧٧

حسابات جارية بالبنوك (عملة محلية)
حسابات جارية بالبنوك (عملة أجنبية)
ودائع بنوك
الإجمالي
خسائر انتمائية متوقعة
إجمالي نقدية وما في حكمها (بالصافي)

فيما يلي تحليل أرصدة النقدية بالعملات في ٣١ مارس ٢٠٢٦:

بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف دولار أمريكي	المعادل بالآلاف جنيه مصري
٤٠٣,٠٦٣	-	٤٠٣,٠٦٣
-	١,٦٣٥	٨٩,٢١٠
٢٧٦,٠	٢١,٧٤١	١,١٨٩,٤٢١
٤٠٥,٨٢٣	٢٣,٣٧٦	١,٦٨١,٦٩٤

نقدية بالبنوك عملة محلية
نقدية بالبنوك عملة أجنبية
ودائع بنوك
الإجمالي

لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة يتمثل رصيد النقدية و ما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية المستقلة فيما يلي:

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس	٢٠٢٦	٢٠٢٥
١,٦٨١,٦٩٤	١٠,٣٩٠,٧٧٨	
١,٦٨١,٦٩٤	١٠,٣٩٠,٧٧٨	

نقدية وأرصدة لدى البنوك
إجمالي نقدية و ما في حكمها

١٥ رأس المال

- بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة على تقديم مقترح للجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال المرخص به للشركة من ١,٠٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصري إلى مبلغ وقدره ١١,٠٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصري وتم دعوة الجمعية العامة الغير عادية للإنعقاد في ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ للموافقة على مقترح الزيادة في رأس المال والبدء في الاجراءات وذلك لدعم أنشطة الشركات التابعة.
- بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٢٣ تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل إلى ١٠,٩٢٦,٩٥٧ ألف جنيه مصري موزعاً على عدد ٤٦٣,٤٧٨,٧٤٨ سهم بقيمة اسمية ٢ جنيه مصري لكل سهم. هذا وقد تم اصدار الشهادة البنكية من البنك متلقي الأكتتاب – بنك أبو ظبي الأول مصر بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٣ بقيمة الزيادة في رأس المال.
- في ١٤ أبريل ٢٠٢٥ تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل إلى ٢١,٤٣٦,٢١٤ ألف جنيه مصري موزعة على ١٠,٧١٨,١٠٦,٩٤٤ سهمًا بقيمة اسمية قدرها ٢ جنيه مصري للسهم.
- هذا وقد تم سداد الزيادة في رأس المال البالغة ٢٥٧,٠٥٩ ألف جنيه مصري من خلال التحويلات البنكية على البنك متلقي الأكتتاب بنك أبو ظبي الأول مصر وفقاً للشهادة البنكية الصادرة في ١٠ ابريل ٢٠٢٥ كما يلي:

تحويلات بالعملة الأجنبية	تحويلات بالجنيه المصري	المعادل بالجنيه المصري
١٤٨,٥٦٤*	٧٥١٦,٤٦٥	٢٩٩٢,٧٩٢
-	٢٩٩٢,٧٩٢	١٠,٥٠٩,٢٥٧

*تتمثل التحويلات بالعملة الأجنبية بالدولار الأمريكي بمبلغ ١٤٨,٥٦٤ ألف دولار الأمريكي في تحويل من المساهم الرئيسي ١ Chimpe Investment SPV RSC LTD بمبلغ ١١٨,٨٠٠ ألف دولار أمريكي، ومساهمين آخرون بمبلغ ٢٩,٧٦٤ ألف دولار أمريكي ليصبح إجمالي ما تم تحويله بالدولار الأمريكي في سداد زيادة رأس المال مبلغ ١٤٨,٥٦٤ ألف دولار الأمريكي.

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

- وفيما يلي بيان بهيكل رأس المال في تاريخ القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٦:

اسم المساهم	عدد الأسهم	القيمة	نسبة المساهمة
Chimpe ١ Investment SPV RSC LTD	٦.٠٥٩ ٥٧٩ ٥٦٤	١٢ ١١٩ ١٥٩	٥٦,٥٤%
أسهم الإثابة و التحفيز – غير مخصصة	٥٣٥ ٩٠٢ ٢٥٣	١.٠٧١ ٨٠.٥	٤,٩٩%
آخرون	٤ ١٢٢ ٦٢٥ ١٢٧	٨ ٢٤٥ ٢٥٠	٣٨,٤٧%
	١٠.٧١٨ ١٠.٦ ٩٤٤	٢١ ٤٣٦ ٢١٤	١٠٠%

- وفيما يلي بيان بهيكل رأس المال في تاريخ القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

اسم المساهم	عدد الأسهم	القيمة	نسبة المساهمة
Chimpe ١ Investment SPV RSC LTD	٦.٠٥٩ ٥٧٩ ٥٦٤	١٢ ١١٩ ١٥٩	٥٦,٥٤%
أسهم الإثابة و التحفيز – غير مخصصة	٥٣٥ ٩٠٢ ٢٥٣	١.٠٧١ ٨٠.٥	٤,٩٩%
آخرون	٤ ١٢٢ ٦٢٥ ١٢٧	٨ ٢٤٥ ٢٥٠	٣٨,٤٧%
	١٠.٧١٨ ١٠.٦ ٩٤٤	٢١ ٤٣٦ ٢١٤	١٠٠%

١٦ المدفوعات المبنية على اسهم

قامت الشركة بتفعيل نظام إثابة و التحفيز من خلال منح أسهم إثابة بما يعادل ٤% من اسهم الشركة وقامت الشركة بتقديم وعد بتخصيص أسهم بشروط مميزة لبعض موظفي الشركة طبقا لنظام مدفوعات مبنية على أسهم ويتضمن النظام الحق لبعض لمن يقع عليهم الاختيار من قبل لجنة الإشراف وتتوافر فيهم شروط برنامج الإثابة و التحفيز وذلك خلال سنوات المنح ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢. تقاس أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمدفوعات المبنية على أسهم بالقيمة العادلة في تاريخ المنح ويتم تحميلها على قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة وفقا لمبدأ الاستحقاق خلال مدة الوعد في مقابل الزيادة في حقوق الملكية.

وفقا لنظام الإثابة و التحفيز في حال تخارج المساهم الرئيسي بالشركة كليا أو جزئيا بنسبة مساهمة لتصل نسبته الي اقل من ٥١ % من أسهم رأس مال الشركة من خلال البيع في السوق او من خلال قبوله المشاركة في عرض شراء علي الشركة او اي أحداث جوهرية تحل فورا كافة آجال أسهم الإثابة و التحفيز المخصصة لكافة المستفيدين و يتم استحقاق الاسهم للمستفيدين في تاريخ نقل الملكية من المساهم الرئيسي الي المساهم الجديد.

علما بأنه في تاريخ تخارج المساهم الرئيسي بلغت أسهم الإثابة و التحفيز الغير مخصصة عدد ٧ ٢٦٢ ٣٧٤ سهم بقيمة ١٤ ٥٢٤ الف جنيه مصري من إجمالي الأسهم المصدرة لنظام إثابة و تحفيز العاملين.

في ١٣ أبريل ٢٠٢٥، وفقاً لما ورد بموافقة الجمعية العامة الغير عادية للشركة المنعقدة في ٣٠ يناير ٢٠٢٥ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ليصل إلى ٢١ ٤٣٦ ٢١٤ الف جنيه مصري موزعة على ١٠.٧١٨ ١٠.٦ ٩٤٤ سهماً بقيمة اسمية قدرها ٢ جنيه مصري للسهم. تتضمن تلك الزيادة عدد ٤٥٠ ٢٩٣ ٥٢٦ سهم لصالح نظام الإثابة و التحفيز.

وفيما يلي بيان باسهم الإثابة و التحفيز في تاريخ القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٦:

عدد الأسهم	القيمة في ٣١ مارس ٢٠٢٦
١٠.٥٦٣ ٧٣١	٢١ ١٢٧
٥٣٥ ٩٠٢ ٢٥٣	١.٠٧١ ٨٠.٥
٥٤٦ ٤٦٥ ٩٨٤	١.٠٩٢ ٩٣٢

أسهم الإثابة و التحفيز - تم تملكها للمستفيدين*

أسهم الإثابة و التحفيز – غير مخصصة

إجمالي الأسهم التي سبق إصدارها لنظام الإثابة و التحفيز

وفيما يلي بيان باسهم الإثابة و التحفيز في تاريخ القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

عدد الأسهم	القيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٠.٥٦٣ ٧٣١	٢١ ١٢٧
٥٣٥ ٩٠٢ ٢٥٣	١.٠٧١ ٨٠.٥
٥٤٦ ٤٦٥ ٩٨٤	١.٠٩٢ ٩٣٢

أسهم الإثابة و التحفيز - تم تملكها للمستفيدين*

أسهم الإثابة و التحفيز – غير مخصصة

إجمالي الأسهم التي سبق إصدارها لنظام الإثابة و التحفيز

*تمثل الأسهم التي تم تخصيصها و تملكها للمستفيدين قبل تاريخ استحواد المساهم الرئيسي الحالي "Chimpe ١ Investment SPV RSC LTD" على حصته بالشركة.

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

١٧ الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ من صافي الربح السنوي يجب تحويله إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال تتوقف الشركة بعدها عن تكوين احتياطي إلا إذا نقص الاحتياطي عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر وهو غير قابل للتوزيع، ويتعين على الشركة العودة إلى إقتطاع الاحتياطي القانوني متى انخفض رصيده عن ٥٠٪ من رأس المال.

١٨ قروض من أطراف ذات علاقة

عملية القرض	القيمة الدفترية للقرض في	قيمة الفائدة المدينة على قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة	القيمة الدفترية للقرض في
٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات	٤٤٧٠٥	٢٤٥٩	٤٤٧٠٥
جنيه مصري	٤٤٧٠٥	٢٤٥٩	٤٤٧٠٥
الاجمالي			

وفيما يلي تصنيف الجزء المتداول وغير المتداول من القروض من اطراف ذات علاقة فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أرصدة غير متداولة
٤٤٧٠٥	٤٤٧٠٥	أرصدة متداولة
٤٤٧٠٥	٤٤٧٠٥	الرصيد

١٩ قروض من المساهمين

وافق مجلس الإدارة المنعقد في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥ على الحصول على قرض مساند من ChimPe ١ Investment SPV RSC LTD (المساهم الرئيسي) أو (إحدى شركاتها التابعة) بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وتبلغ مدة القرض سنتين تبدأ من تاريخ استلام القرض. و ذلك بسعر فائدة سوفر + ٤٪.

عملية القرض	تاريخ استلام القرض	تاريخ الاستحقاق	قيمة الفائدة المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢٦	قيمة أصل القرض
ChimPe ١ Investment SPV RSC LTD	٧ يناير ٢٠٢٦	٧ يناير ٢٠٢٨	٢٦٢ ٦٩٩	١٦٢٨٨ ٣٠٤
دولار امريكي				

٢٠ تسهيلات ائتمانية

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	بنك المشرق
١٦١ ٥٨٤	١٦٢ ٢٠٢	البنك الاهلي الكويتي
١٧٥ ٠٠٠	٢٣٥ ٣٥٥	إجمالي تسهيلات ائتمانية
٣٣٦ ٥٨٤	٣٩٧ ٥٥٧	

فيما يلي تحليل أرصدة التسهيلات الائتمانية بالعملة في ٣١ مارس ٢٠٢٦:

اسم البنك	العملة	المعادل بالجنيه المصري
بنك المشرق	جنية مصري	١٦١ ٥٨٤
بنك الاهلي الكويتي	جنية مصري	١٧٥ ٠٠٠
الاجمالي		٣٣٦ ٥٨٤

فيما يلي ملخص للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك خلال الفترة المالية وأهم البنوك التي تتعامل معها الشركة:

- تسهيلات ائتمانية من بنك المشرق بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ ألف جنيه وقد بلغ الرصيد القائم من هذه التسهيلات في تاريخ المركز المالي ١٦١ ٥٨٤ ألف جنيه، مقابل رصيد ١٦٢ ٢٠٢ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. كما بلغت تكلفة هذه التسهيلات ٩٠ ١٣ ألف جنيه مصري.
- تسهيلات ائتمانية من البنك الاهلي الكويتي بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ ألف جنيه وقد بلغ الرصيد القائم من هذه التسهيلات في تاريخ المركز المالي ١٧٥ ٠٠٠ ألف جنيه، مقابل رصيد ٢٣٥ ٣٥٥ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. كما بلغت تكلفة هذه التسهيلات ٩ ٨٧٢ ألف جنيه مصري.

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

وفيما يلي تصنيف الجزء المتداول وغير المتداول من التسهيلات الانتمائية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	أرصدة متداولة الرصيد
٣٩٧ ٥٥٧	٣٣٦ ٥٨٤	
٣٩٧ ٥٥٧	٣٣٦ ٥٨٤	

٢١ التزامات الإيجار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	رصيد أول الفترة / العام الإضافات خلال الفترة / العام المدفوعات الإيجارية خلال الفترة / العام استيعادات خلال الفترة / العام فوائد مدينة - التزامات الإيجار (إيضاح رقم ٢٥) الرصيد
٨١ ٠٣٩	٨٧ ١٨٧	
٣٠ ٨٥٢	٤ ٤٨٨	
(٣٨ ١٠٦)	(١٠ ٧١٩)	
(٩ ٤٢٥)	-	
٢٢ ٨٢٧	٤ ٨٢٧	
٨٧ ١٨٧	٨٥ ٧٨٣	

وفيما يلي تصنيف الجزء المتداول وغير المتداول من التزامات الإيجار فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	أرصدة غير متداولة أرصدة متداولة الرصيد
٤٧ ٦٣٤	٤٤ ٦٥٣	
٣٩ ٥٥٣	٤١ ١٣٠	
٨٧ ١٨٧	٨٥ ٧٨٣	

٢٢ مخصصات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	الرصيد أول الفترة / العام المكون خلال الفترة / العام المستخدم خلال الفترة / العام مخصصات انتفى الغرض منها* الرصيد
٣٦ ١٣٠	١١ ٦١٤	
٣ ٣٥٣	-	
(٢٢٠)	-	
(٢٧ ٦٤٩)	-	
١١ ٦١٤	١١ ٦١٤	

*يتمثل فيما تم رده خلال العام السابق من المخصص السابق تكوينه حيث انه وفقاً للمفاوضات التي تم التوصل اليها فقد أصبح ليس هناك ضرورة للمخصص السابق تكوينه وذلك وفقاً لرأي إدارة الشركة.

٢٣ التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	التزامات أخرى متداولة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي مصروفات مستحقة موردون فوائد مستحقة - قروض من أطراف ذات علاقة فوائد مستحقة - تسهيلات انتمائية ضرائب كسب العمل التزامات أخرى متنوعة إجمالي التزامات أخرى متداولة
٨٩٨	١ ٤١٤	
٢١٢ ٤٠٢	٣٢١ ٢١١	
٣٥ ٦٨٥	١٠ ١٤٧	
١٠ ٤٢٩	١٢ ٨٨٨	
-	٣ ١٣١	
٣١ ٣٣٠	١٤ ٨٣٢	
٧ ٤٠٧	١٣ ٥٤٨	
٢٩٨ ١٥١	٣٧٧ ١٧١	

٢٤ أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار الشركة الالكترونية لخدمات الإدارة بلتون لترويج و تغطية الإكتتاب بلتون رأس مال المخاطر بلتون لإدارة الاستثمار إجمالي أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
٥٤١	٥٢٦	شركة شقيقة	حساب جاري	
٢٨	٢٨	شركة شقيقة	حساب جاري	
-	٨٤ ٨٢٧	شركة تابعة	حساب جاري	
-	١٧ ٨٢٥	شركة تابعة	حساب جاري	
٣٠ ٣٦	٢٩٨٧	شركة تابعة	حساب جاري	
٣ ٦٠٥	١٠ ٦١٩٣			

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٢٥ إيرادات (مصرفات) الفوائد

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠٢٥	٢٠٢٦	
٣٨ ٣٣١	٧ ٠٢٦	فوائد دائنة - بنوك
٣٢٧ ٧٦٣	٨٧٧ ٥٨٤	فوائد دائنة - قروض لاطراف ذات علاقة (ايضاح رقم ١١)
١ ٨١٤	١١ ٣٠٧	عوائد صناديق استثمار
-	١ ٨٠٢	فوائد أذون الخزانة
٣٦٧ ٩٠٨	٨٩٧ ٧١٩	إجمالي إيرادات الفوائد
(١ ٧٥٥)	(٢ ٤٥٩)	فوائد مدينة - قروض من الاطراف ذات العلاقة (ايضاح رقم ١٨)
-	(٢٦٢ ٦٩٩)	فوائد مدينة - قروض مساندة (ايضاح رقم ١٩)
(٦ ٣٣٦)	(٤ ٨٢٧)	الفائدة على التزامات الإيجار (ايضاح رقم ٢١)
(٢٦ ٧٥٦)	(١٨ ٨٨٥)	فوائد مدينة - تسهيلات إئتمانية (ايضاح رقم ٢٠)
(٣٤ ٨٤٧)	(٢٨٨ ٨٧٠)	إجمالي مصرفات الفوائد
٣٣٣ ٠٦١	٦٠٨ ٨٤٩	صافي الفوائد

*تضمنت الفوائد الدائنة مبلغ ٢٦٢ ٦٩٩ ألف جنيه مصري مقابل نفس المبلغ بالفوائد المدينة و ذلك نظير القرض السابق منحه من المساهم الرئيسي والذي تم تحويله الي الشركة التابعة بلتون كابيتال بنفس معدل الفائدة لتمويل صفقة الاستحواذ علي شركة Baobab SAS

٢٦ إيرادات أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠٢٥	٢٠٢٦	
٩٢	-	إيرادات أخرى
٩٢	-	إجمالي إيرادات أخرى

٢٧ (أ) مصرفات إدارية و تشغيلية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠٢٥	٢٠٢٦	
٣ ٩٣٣	٧ ٣١٥	مصرفات مطبوعات ودعاية و اعلان *
١٥ ٧٥٩	١٤ ٢٦٦	مصرفات سفر وإقامة
١٨ ٢٧٣	٢٢ ٤٤٩	مصرفات المقر
٣ ٠٤٤	١٦٩ ٥٤٩	خدمات مهنية واستشارات قانونية**
٥ ٧٢٤	١١ ٤٠٥	مصرفات خطوط ربط ومعلومات
٤ ٢٥٦	١ ٦٩٧	مصرفات تدريب
-	٣٧٧	خدمة الاتصالات والبيانات
٤٤ ٥١٠	١٩ ١٢٥	مصرفات أخرى
٦ ٩٤١	١٠ ٨٦٤	مصرفات الاهلاك (ايضاح رقم ٦)
١٠٢ ٤٤٠	٢٥٧ ٠٤٧	إجمالي

* يشمل بند مصرفات مطبوعات ودعاية و اعلان كافة التكاليف المرتبطة بالمطبوعات، والإعلانات، والحملات الترويجية، والأنشطة التسويقية المختلفة التي تهدف إلى دعم العلامة التجارية.
**تتضمن ذلك البند مبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري يتمثل في عقد تقديم استشارات من احدي الشركات المرتبطة - بلتون لترويج و تغطية الاكتتاب وذلك فيما يتعلق بالإستشارات الخاصة بتمويل صفقة الاستحواذ على شركة Baobab S.A.S

٢٧. (ب) فروق ترجمة العملات الأجنبية

- يتم إثبات معاملات العملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية. والتي نشأت بشكل رئيسي عن تقلبات أسعار الصرف الخاصة بالأرصدة النقدية لدى البنوك والمبالغ النقدية المقومة بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٢٨ ضرائب الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠٢٥	٢٠٢٦	
(٤٠٥٢٠)	٧٠٩٨٦	ضريبة مؤجلة (إيضاح رقم ١٢)
٤٨٧٨٠	٧٩٧٦	ضرائب دخل
٨٢٦٠	٧٨٩٦٢	مصرف ضريبة الدخل

٢٩ نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس		
٢٠٢٥	٢٠٢٦	
٢٢٨٠١	٢٥٥٩٣٧	صافي أرباح الفترة
٥٤٦٣٤٧٩	١٠٧١٨١٠٧	المتوسط المرجح للأسهم خلال الفترة
٠,٠٠٤٢	٠,٠٢٣٩	نصيب السهم من صافي أرباح الفترة

٣٠ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للشركة خلال الفترة:

- الأرصدة المستحقة علي وإلي الأطراف ذات العلاقة والتي تم الإفصاح عنها ضمن الإيضاح رقم (١٣) و (٢٤) والذي يتضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذلك طبيعة الحساب.
- القروض من وإلي الأطراف ذات العلاقة والتي تم الإفصاح عنها ضمن الإيضاح رقم (١١) ، (١٨) والذي يتضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذلك طبيعة الحساب.
- يتضمن بند التزامات الإيجار رصيد بمبلغ ٣٧ ٣٦٦ ألف جنيه مصري مع شركة بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم.
- يتضمن بند مصروفات الفوائد مبلغ ٨٣٩ ألف جنيه مصري تتمثل في مصروفات فوائد إيجار محملة على الشركة القابضة من شركة بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم.
- تضمنت المصروفات العمومية والإدارية عقد تقديم استشارات من احدي الشركات المرتبطة بلتون لترويج و تغطية الاكتتاب وذلك فيما يتعلق بالإستشارات الخاصة بتمويل صفقة الاستحواذ على شركة Baobab S.A.S. "يرجع إلي إيضاح ٢٧-أ"

٣١ الموقف الضريبي:

أ- الضريبة على أرباح شركات الأموال

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانته التفيذية. وقد تم تقديم الاقرارات الضريبية للشركة عن الأعوام من تاريخ التأسيس وحتى ٣١ مارس ٢٠٢٦ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠:
- تم انهاء النزاع لصالح الشركة و سداد الضرائب عام ٢٠١١:
- تم الفحص و وتم رفع دعوي قضائية.
- السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦:
- تم الفحص والموافقة والسداد عام ٢٠١٧:
- لم يتم ادراج الملف ضمن العينة.
- السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١:
- تم الفحص واخطار الشركة بنموذج ١٩ و تم الطعن عليه ومنظورة امام لجنة انهاء المنازعات.
- السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥:
- لم تخطر الشركة بأي نماذج لتجهيز الفحص.

ب- ضرائب الأجور والمرتببات

- تقوم الشركة باستقطاع الضريبة على المرتببات وما في حكمها وتوريدها شهرياً في المواعيد المقررة قانونياً.
- السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٠:
- تم الفحص والسداد.
- السنوات ٢٠٢١ - ٢٠٢٥:
- تقوم الشركة بتقديم الاقرارات في المواعيد القانونية ولم تخطر الشركة بالفحص حتى تاريخه و لم تخطر الشركة بفحص مستندات حتى الان.

ج- ضريبة الدمغة

تقوم الشركة بتوريد الضريبة في المواعيد القانونية
السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١:

تم الفحص والساد من بداية النشاط وإلى ٢٠٢١
السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥:

تقوم الشركة بتوريد النماذج و سداد الضريبة في المواعيد القانونية و لم ترد للشركة أي مكاتبات أو نماذج لطلب الفحص حتى تاريخه و يتم تجهيز المستندات للفحص حتى عام ٢٠٢٥

٣٢ الموقف القانوني:

لا يوجد دعاوي أو قضايا مرفوعة ضد الشركة.

٣٣ الأحداث الهامة:

خلال الربع الأول من العام تم الانتهاء من كافة الموافقات الضرورية واللازمة من الجهات الخارجية لاتمام اجراءات الاستحواذ على شركة Baobab S.A.S - من خلال احدى الشركات التابعة " شركة بلتون كابيتال " وذلك بقيمة اجمالية بلغت ١٩٧ مليون يورو وذلك من خلال القرض من المساهم الرئيسي للشركة وقد افصحت الشركة عن الانتهاء من اجراءات الاستحواذ وفقاً للإفصاح المؤرخ ١٠ فبراير ٢٠٢٦.

تتمثل الانشطة الرئيسية للشركة المستحوذ عليها فى تقديم خدمات مالية من خلال الشركات التابعة لها في عدد ٧ دول بقارة افريقيا وتتمثل الانشطة الرئيسية في منح قروض و خدمات الدفع الالكتروني من خلال اجهزة المحمول بخلاف أنشطة التأمين و توفير خدمات مصرفية للعملاء من ايداعات وحسابات توفير ومنتجات اخرى.

و فيما يلي نبذة عن الانشطة الرئيسية للشركات التابعة:

الدولة	النشاط الرئيسي
بوركينافاسو	منح قروض مرتبطة بالانشطة الزراعية
مدغشقر	منح قروض للمشروعات الصغيرة و المتوسطة
السنغال	منح قروض للمشروعات متناهية الصغر
نيجيريا	خدمات دفع الكتروني و منح قروض للمشروعات متناهية الصغر
كوتديفوار	منح قروض من اجل تحسين و توفير سبل معيشة للعملاء
مالي	منح قروض في أنشطة التجزئة
الكونغو الديمقراطية	منح قروض للمشروعات متناهية الصغر

تاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٦ صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٦ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية ووفقاً لما ورد بالمادة الثالثة تلتزم الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار بتوفيق أوضاعها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض أسعار العائد الأساسية بواقع ١٠٠ نقطة أساس. وبناء عليه، تم خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى ١٩,٠٪ و ٢٠,٠٪ و ١٩,٥٪، على الترتيب؛ كما تم خفض سعر الائتمان والخصم ليصل إلى ١٩,٥٪. ويأتي هذا القرار انعكاساً لتقييم اللجنة لأخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

في ضوء الأحداث التي اندلعت خلال شهر فبراير ٢٠٢٦ والتطورات الحالية وحالة عدم الاستقرار والتوترات الجيوسياسية بالشرق الاوسط وتداعيات تأثير ذلك على الاقتصاد والتجارة وحركة الملاحة العالمية، وفي ضوء ذلك تقوم إدارة الشركة بدراسة الآثار المحتملة التي قد تنشأ عن ذلك، هذا وفي ضوء تقييم إدارة الشركة، فإنه لم يبين لدى إدارة الشركة في الوقت الحالي ما يشير إلى حدوث تأثير جوهري على قدرتها على إدارة استثماراتها وأنشطتها التشغيلية والمخاطر المرتبطة بها وعلى قدرتها على توفير السيولة اللازمة لإستكمال أنشطتها الاستثمارية وسداد التزاماتها عند إستحقاقها.

شركة بلتون للقبضة (شركة مساهمة مصرية)
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٣.٤ خطر العملات الأجنبية

يمثل خطر العملات الأجنبية في التغييرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية و كذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكتبوبة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول تمثل نقدية لدى البنوك ووثائق صناديق الإستثمار ذات طبيعة نقدية نسبياً مما يساعد على تخفيض الخطر إلى الحد الأدنى.

وفيما يلي بيان أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات:

في ٣١ مارس ٢٠٢٦

الإيضاح رقم	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو
الأصول			
أصول أخرى	٦٧٢ ٧٢٤	٥ ٣٧٧	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٣ ٦١٠	-	-
قروض لأطراف ذات علاقة	١١ ٢٣٩ ٣٧٩	٣٠٣ ١٩٣	-
أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة	٤٧٦ ٤٠٤	٥ ٢١٥	٤٧٠
نقدية وما في حكمها (بالصافي)	(١٤) ٤٠٥ ٧٩٨	٢٣ ٣٧٦	-
الالتزامات			
قروض من أطراف ذات علاقة	٤٤ ٧٠٥	-	-
قروض من المساهمين	-	٢٩٨ ٤٣٠	-
تسهيلات ائتمانية	(٢٠) ٣٣٦ ٥٨٤	-	-
إلتزامات أخرى	٣٧٧ ١٧١	-	-
مخصصات	١١ ٦١٤	-	-
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(٢٤) ١٠٦ ١٩٣	-	-
إلتزامات الإيجار	٨٥ ٧٨٣	-	-

سعر الإقفال في ٣١ مارس ٢٠٢٦

المعادل بالجنيه المصري	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري
الأصول			
أصول أخرى	٩٦٦ ٢٢٢	-	٦٧٢ ٧٢٤ (٧)
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٣ ٦١٠	-	٢٣ ٦١٠ (٩)
قروض لأطراف ذات علاقة	٢٧ ٧٨٧ ٦٧١	-	١١ ٢٣٩ ٣٧٩ (١١)
أرصدة على أطراف ذات علاقة	٧٩٠ ٥٠٨	٢٩ ٤٨٨	٤٧٦ ٤٠٤ (١٣)
نقدية وما في حكمها	١ ٦٨١ ٦٦٩	-	٤٠٥ ٧٩٨ (١٤)
إجمالي الأصول المالية ٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ٢٤٩ ٦٨٠	٢٩ ٤٨٨	١٢ ٨١٧ ٩١٥
الالتزامات			
قروض من أطراف ذات علاقة	٤٤ ٧٠٥	-	٤٤ ٧٠٥ (١٨)
قروض من المساهمين	١٦ ٢٨٨ ٣٠٤	-	- (١٩)
تسهيلات ائتمانية	٣٣٦ ٥٨٤	-	٣٣٦ ٥٨٤ (٢٠)
إلتزامات أخرى	٣٧٧ ١٧١	-	٣٧٧ ١٧١ (٢٣)
مخصصات	١١ ٦١٤	-	١١ ٦١٤ (٢٢)
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	١٠٦ ١٩٣	-	١٠٦ ١٩٣ (٢٤)
إلتزامات الإيجار	٨٥ ٧٨٣	-	٨٥ ٧٨٣ (٢١)
إجمالي الإلتزامات المالية ٣١ مارس ٢٠٢٦	١٧ ٢٥٠ ٣٥٥	١٦ ٢٨٨ ٣٠٤	٩٦٢ ٠٥١
الصافي في ٣١ مارس ٢٠٢٦	١٣ ٩٩٩ ٣٢٥	٢٩ ٤٨٨	١١ ٨٥٥ ٨٦٤
إجمالي الأصول المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٤ ٧٤٢ ٦٩٧	٢٥ ٧٦٨	١١ ٨٨٨ ٨١٠
إجمالي الإلتزامات المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٤٢ ٨٢٠	-	٨٤٢ ٨٢٠
الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٣ ٨٩٩ ٨٧٧	٢٥ ٧٦٨	١١ ٠٤٥ ٩٩٠

شركة بلتون القابضة (شركة مساهمة مصرية)
 تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦
 (جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٣٥- مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة لحصولها على تسهيلات الائتمانية حيث تسعى في الحصول على تمويل من الغير بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة، وتقوم الشركة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق المزج المناسب لمصادر التمويل مع أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار في أدوات الدين.

في ٣١ مارس ٢٠٢٦

الأصول

الأجمالي	أقل من ٣ أشهر	من ٣ - ١٢ أشهر	أكثر من سنة
٢٧ ٧٨٧ ٦٧١	١ ٩٩١ ٥١٣	٤ ١٣٥ ٣٠٣	٢١ ٦٦٠ ٨٥٥
١ ٦٨١ ٦٦٩	-	١ ٦٨١ ٦٦٩	-
٢٩ ٤٦٩ ٣٤٠	١ ٩٩١ ٥١٣	٥ ٨١٦ ٩٧٢	٢١ ٦٦٠ ٨٥٥

إجمالي الأصول المالية

قروض لأطراف ذات علاقة
 نقدية وما في حكمها (بالصافي)

الالتزامات

٤٤ ٧٠٥	-	٤٤ ٧٠٥	-
٣٣٦ ٥٨٤	-	٣٣٦ ٥٨٤	-
٣٨١ ٢٨٩	-	٣٨١ ٢٨٩	-
٢٩ ٠٨٨ ٠٥١	١ ٩٩١ ٥١٣	٥ ٤٣٥ ٦٨٣	٢١ ٦٦٠ ٨٥٥

إجمالي الالتزامات المالية

فجوة إعادة تسعير العائد